

أثر الشراكة الأوروبية الجزائرية على الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والطموح

أ.د. نوري منير
عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية
طالب دكتوراه: بوضياف ياسين
جامعة حسينة بن بوعلي- الشلف-

الجزائر وفي سياق التحول نحو اقتصاد السوق وتوجه نحو التحرير الاقتصادي سعت إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي، وعدم البقاء بمعزل عن التطورات الاقتصادية العالمية، وبرزت من خلال الحوار الذي بدأته المفوضية الأوروبية، مما أدى بالجزائر إلى إجراء سلسلة من المفاوضات لتوقيع اتفاق الشراكة في 22 أبريل 2002، ليدخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005، والذي يسمح التحرير التدريجي للتجارة الخارجية مع دول الاتحاد الأوروبي. وهذا ما يجعل لزاما على الدولة الجزائرية أن تعيد النظر في سياستها الاقتصادية وتمشيا مع متطلبات العولمة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: اليورو في الجزائر، الاقتصاد الجزائري، والتجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية

Abstract:

Algeria In the context of a shift towards a market economy and directing economic liberalization has sought to integrate into the global economy, and not to stay in isolation from global economic developments and popped it through dialogue, which was initiated by the EC which resulted after a series of negotiations for the signing of the partnership agreement on 22 April 2002, to enter into force in September 2005, which allows progressive liberalization of foreign trade with EU countries. This is what makes incumbent on the Algerian state to reconsider its economic policy and in line with the requirements of economic globalization.

Key words: the Euro-Algerian, the Algerian economy, foreign trade, economic globalization

المقدمة:

لقد أدى تنامي العولمة الاقتصادية إلى وجوب إقامة تكتل إقليمي في حوض المتوسط من أجل السيطرة على المنطقة المتوسط وذلك بوضع سياسات ومبادرات أوروبية بدرجة أولى هدفها إقامة توازن في المنطقة وفتح أبواب التجارة الخارجية لمنتجاتها من أجل توسيع دائرة الاستثمار خارج أوروبا وكسب طرف جنوب المتوسط، لذا أخذت عدة آليات من أجل تعاون وشراكة كآلية والتي على أساسها تصد الدول القوية كالولايات المتحدة الأمريكية والصين من الاستغلال المنطقة جنوب المتوسط. حيث تم الإعلان عن مؤتمر برشلونة الذي عقده الاتحاد الأوروبي في نوفمبر 1995 وتم الخروج بالإعلان يتمثل في إقامة شراكة دائمة ومستمرة تضمن أمن واستقرار منطقة المتوسط، وقد مكن هذا المؤتمر الطرفين من تحديد إطار عام للشراكة، يأخذ بعين الاعتبار ضرورة تأمين المنطقة، كما عملت على تحديد آليات التعاون الاقتصادي والمالي بين الاتحاد الأوروبي، وباقي الدول المتوسطية.

وإن الجزائر كغيرها من البلدان وفي إطار تحولها نحو اقتصاد السوق وتوجهها لتحرير الاقتصادي الذي أقره دستور 1989، سعت للاندماج في الاقتصاد العالمي، وعدم البقاء بمعزل عن التطورات الاقتصادية العالمية، ويبرز ذلك من خلال الحوار الذي بادرت به مع المجموعة الأوروبية والذي انتهى بعدة مفاوضات لتوسيع الشراكة الأورو متوسطية في سنة 2002 ولتدخل حيز التطبيق في سبتمبر 2005.

ومنه نطرح الاشكالية التالية: إلى أي مدى أثرت الشراكة الأومتوسطية على الإصلاح الاقتصادي في الجزائر؟ وللإجابة على هذه الاشكالية وضعنا الفرضيات التالية:

- تمثل اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية فضاء اقتصادي وسياسي يمكن الأطراف من توسيع معاملاتهم التجارية، وتزيد من تأمين اقتصادية عن طريق التكامل بين دول الضفتين.
- تتيح اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية للجزائر فرصا أكبر لزيادة صادراتها اتجاه دول الاتحاد الأوروبي
- يتوقف نجاح اتفاقية الشراكة على مجموعة الاجراءات والتدابير التي ستتخذها الحكومة الجزائرية والتي ستساعد على استغلال الفرص المتاحة ومواجهة التحديات التي تفرضها الشراكة.
- وقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور أساسية:
- المحور الأول: السياق التاريخي للشراكة الأورو-متوسطية:**

إن لأهمية منطقة المتوسط بشكل عام ومنطقة المغرب العربي بشكل خاص أهمية بالغة، حيث اهتمت دول الاتحاد الأوروبي بها من خلال إجراءات وسياسات باختلاف التسميات (شراكة، تعاون، تبادل،...)، حيث قدم الاتحاد الأوروبي سياسات لتطوير التعاون الذي شهد نموا تصاعديا من أجل التنمية تحت اسم الشراكة الأورو متوسطية، بهدف الاشتراك في منطقة السلام والأمن الجنوب المتوسط وتحرير التجارة الخارجية. وذلك قصد توسيع نفوذها على جميع الأصعدة لاسيما الاقتصادي والسياسي من أجل تعزيز قدراتها التنافسية مع القوى الأخرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والوقوف في وجه المشاكل التي تأتيها من القارة الافريقية.

أ- مفهوم الشراكة: من الصعب إعطاء مفهوم للشراكة نظرا لحداثة المصطلح وقلة الدراسات التي تناولته، رغم ذلك هناك محاولات من بعض الأساتذة مثل الاستاذ GEANTOUSCOZ في كتابه " مناقشة العقود الدولية" حيث عرف الشراكة على أنها تتجسد في تلك العقود التي تشترك فيها مؤسستين أو أكثر في الميدان الصناعي، من بلوغ هدف مشترك محدد بطريقة مشتركة من أجل تقاسم الأرباح الناتجة عنه، بالإضافة إلى هذه العقود يمكن أن تشمل ميادين متعددة كاستعمال الموارد الطبيعية الصناعية والغذائية، وهناك من عرف الشراكة بأنها: " مفهوم جديد للتنمية تحول فيه علاقة بين الشمال والجنوب من علاقة المنح إلى علاقة الشراكة، وتدور⁽¹⁾

وعليه لا يوجد هناك حاليا تعريف علمي دقيق لهذه الظاهرة، وإنما الموجود منها هو ذكر لبعض شروطها أو عناصرها، وبناء على ما سبق يمكن تعريف الشراكة بأنها: " ذلك الإطار القانوني -السياسي الذي يجمع تحته أكثر من دولة، تتفق بموجبه على تحقيق مستويات عالية من التنسيق والتعاون المشترك بينها في مجالات الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة و الأمن، تلتزم خلالها باحترام متساوي في أداء واجباتها ونبيل حقوقها منها. وتتميز أيضا بكونها تستغرق مدة تطبيق طويلة⁽²⁾. ولهذا فإن الشراكة هي أكثر من مجرد اتفاقية ما، وأقرب إلى مفهوم التكامل الاندماجي بل ويمكن القول أن الشراكة بهذا المعنى هي إحدى الصور المثلى للتكامل أو هي أقرب إلى درجات نهاية الارتقاء في سلم التكامل. ومن هذا الجانب فإن التكامل ظاهرة تستغرق في دلالاتها الشراكة ومعانيها، بالإضافة إلى مفردات الأخرى القريبة منها، كالتحالف والتعاون والحوار وغيرها. ونحن في دراستنا نبحت على العنصر الأساسي للشراكة وهو "التكافؤ" الذي هو بين دول ضفتي المتوسط بين الاتحاد الأوروبي في الشمال كقوة اقتصادية عالمية تجسد معني التكامل الاقتصادي من جهة ودول الضفة الجنوبية الفقيرة الغارقة في التبعية الاقتصادية والسياسة والفكرية وغيرها من جهة أخرى⁽³⁾.

وكما ان منطقة المتوسط قد حظيت باهتمام من قبل الحكام من جهة ومن قبل المنظرين للمنطقة من جهة أخرى وذلك من حيث أنها كانت مهد للحضارات والثقافات وتعددها هذا ما جعلها تجسد القدم الحضاري في تاريخ البشرية وباعتباره كذلك أنها مهد الحضارات الدينية بمختلف الديانات السماوية، هذا ما جعلها منطقة تمتاز بالبعد الجيو استراتيجي في نظر أطماع الدول القوية عبر العصور. وبمجملة القول يمكن أن نقول أن المنطقة المتوسطية قد شهدت فترات الحرب أكثر بكثير من فترات السلم لأسباب عدة أهمها غلبة الفكر الفردي لضفة الشمالية من السيطرة والتغلب على الفرد الجنوبي،⁽⁴⁾ وكذا التقدم التكنولوجي الذي وصلت اليه أوروبا واحتكارها لها وكذا المنظرين والمفكرين الذين أسهموا في نهضة أوروبا من الركود الفكري جل هذه الأسباب كانت لها وقع كبير على العلاقة بين الشمال

والجنوب مما أعطي بؤر التوتر والصراع مساحة كبيرة وهذا ما جسده الحريين العالمين الأول والثانية وما نتج عن الحرب الباردة بالرغم من أن المنطقة المتوسطية كانت بعيدة إيديولوجيا عن الصراع لكن مخارج الصراع كان على أراضيها⁽⁵⁾. ولدراسة ظاهرة الشراكة في حوض المتوسط لابد من أن نرجع على الموقع الجغرافي للبحر المتوسط.

ب- الموقع الجغرافي للبحر الأبيض المتوسط.

إنه بحر ما بين عدد من القارات، يقع في قلب كل من إفريقيا وآسيا وأوروبا والدول المطلة عليه بالنسبة لأوروبا هي: أسبانيا، فرنسا، موناكو، إيطاليا، ألبانيا، يوغسلافيا سابقا، اليونان، قسم من تركيا، أما في آسيا فتشمل كل من فلسطين، إسرائيل، لبنان، سوريا، وبالنسبة إلى إفريقيا فتشمل مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، طوله 3800 كلم وعرضه الأكبر 800 كلم ومساحته حوالي 3 مليون كلم،⁽⁶⁾ ينقسم البحر الأبيض المتوسط على حوضين مميزين تفصل بينهما عتبة بعمق 135م ما بين سيسيليا وتونس، وينقسم كل حوض بدوره إلى عدة أحواض ثانوية، توجد مجموعة من البحار الضيقة في الحوضين الشرقي والغربي، في الغرب بحر التيريني بين سيسيليا وسردينيا، كورسيكا والصفة الغربية لإيطاليا وفي أقصى الغرب بين جنوب أسبانيا وإفريقيا بحوض "المناش" المتوسط وفي الشرق البحر الأدرياتي وبحر إيوان وبحر إيجا.

ج- المؤتمر الناظم للشراكة بين دول ضفتي المتوسط:

- مؤتمر برشلونة:

تعتبر سنة 1994 منعرجا مهما في العلاقات الأوروبية المتوسطية وبداية التطور الجذري في سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه المتوسط خاصة بعد دخول اتفاقية ماستريخت حيز التنفيذ في نوفمبر 1993،⁽⁷⁾ ومنذ ذاك الوقت- بعد نهاية الحرب الباردة وسقوط جدار بارين وتوحيد الألمانيتين- أصبحت أوروبا تفكر في انشاء شراكة أوروبية متوسطة من أجل ضمان قوتها وإعادة هيكلة الدولة و خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وقيام نظام دولي جديد ليبرالي مهيمن بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا قصد منها تحقيق الامن والاستقرار والتكامل⁽⁸⁾. وقد تبلورة الفكرة للشراكة في نهاية 1995 بإعطاء الانطلاق لمسار برشلونة للشراكة والتعاون بين دول ضفتي المتوسط. وأن عملية برشلونة كمبادرة متفردة وطموحة، وضعت الأسس لعلاقة إقليمية جديدة، وأنه هي نهج أوروبي للتبادل الحر والتعاون مع الدول التي كانت قريب من دائرة النفوذ الأوروبي بأسواقها ومواردها الأولية⁽⁹⁾.

ومن بين أهم الأسباب التي دفعت المجموعة الأوروبية إلى عقد مؤتمر برشلونة أهمها:

- توسيع منطقة نفوذ المجموعة الأوروبية لتشمل حوض البحر المتوسط وهذا العنصر يعد عنصرا أساسيا من عناصر استتباب الأمن في أوروبا كما يمثل عمقا من أعماق القوي الكبرى ألا وهي الارتقاء بمصاف القوي الكونية المهيمنة على العالم اقتصاديا وسياسيا وثقافيا.
- الوقوف أمام أفراد الولايات المتحدة الأمريكية بمقدرات الشرق الأوسط، حيث يري الاتحاد من أن هذه الشراكة تسمح له بأن يلعب دورا فاعلا للتوازن مع التأثير الأمريكي في المنطقة.
- تقوية اقتصاديات المجموعة الأوروبية بضمان سوق ضخمة لمنتجاتها، وتعزيز قدراتها التنافسية في مواجهة وإدارة الحوار مع التكتلات الإقليمية الأخرى.
- التخلص تدريجيا من أعباء الدعم المالي المجرد، والذي كان يقدم إلى دول شرق المتوسط وجنوبه.
- الحد من معدلات الهجرة غير الشرعية من دول جنوب المتوسط إلى الاتحاد الأوروبي، لتفادي آثارها السلبية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وذلك بتخلص هذه الدول من أسباب القلق وبؤر التوتر والنزاعات⁽¹⁰⁾.

1- أهداف الشراكة الأورو-متوسطية وأدوات تمويلها:

لقد عبر إعلان برشلونة عن رغبة الأطراف المعنية في إقامة علاقاتها على أساس تعاون وتضامن شاملين، وتجاوب مشترك للتحديات التي تفرضها القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية على جانب المتوسط، وكما تهدف إلى تنمية المنطقة اقتصاديا واجتماعيا، وبشكل مستديم ومتوازن ومكافحة الفقر وغيرها.

وتمثل أدوات التمويل للشراكة الأورو-متوسطية فيما يلي:

1- برنامج ميدا: في إطار هذا البرنامج والتي تم تعديله سنة 2000 حيث يتم منح الأموال على شكل هبات وتخضع هذه الموارد لعملية إعداد البرامج، حيث تقوم المفوضية الأوروبية بإعداد أوراق الاستراتيجية المراد تنفيذها، واستنادا على هذه الأوراق يتم بصورة مشتركة وضع برامج إرشادية وطنية. وكما أن بنك الاستثمار الأوروبي يتدخل عبر قروض تمنح بالدرجة الرئيسة لعمليات التمويل (الحكومة الأصلية) الخاصة بالبنية التحتية، لكن منذ العام 2003 أي في أعقاب تأسيس آلية التسهيلات الأوروبية المتوسطية للاستثمار والشراكة وجرت إعادة توجيه تدخلات بنك الاستثمار الأوروبي بشكل أساسي لتمويل القطاع الخاص⁽¹¹⁾.

حيث يعتبر "برنامج ميدا" الأداة المالية الأساسية التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي للمعونة والتعاون وتفعيل الشراكة الأورو-متوسطية، إذ بلغ الغلاف المالي المخصص من ميزانية الاتحاد الأوروبي لهذا البرنامج للفترة ما بين 1995-1999 ما قدره 3424.5 مليون أورو من مجموع 4685 مليون أورو المخصصة للتعاون المالي ما بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين⁽¹²⁾.

لتطبيق برنامج "ميدا" تم تحديد خطين رئيسيين كبيرين:

1- ينبغي على البلد المعني وضع برنامج إصلاحات توافق عليه مؤسسات "بريتون وودز"، أو تطبق برنامج يعترف بها أنها مشابهة وذلك بالتشاور مع المؤسسات المذكورة.

2- الافتتاح والمرونة بمفهوم الاتحاد الأوروبي: ويجري تنظيم التدخلات المالية والعملياتية للاتحاد الأوروبي (تحديد البرامج والعمليات الدعم المالي، المساعدات التقنية،... إلخ) في إطار برامج مشتركة وبناء على وثيقة تحدد الاستراتيجية التي يجب اتباعها، وقد تم اختصار هذه الوثيقة إلى برنامج إرشادي وطني يتم على مرحلتين يدوم كل منها بين 3-4 سنوات وإلى خطة تدخل سنوية تحدد لأئحة المشاريع التي يجب تمويلها وكلفتها⁽¹³⁾.

الجانب الاقتصادي لمؤتمر برشلونة المؤسس للشراكة الأورو-متوسطية:

أكد بيان برشلونة في جانبه الاقتصادي على أهمية النمو الاقتصادي والاجتماعي الدائم والمتوازن لاستمرار الحوار بين الأطراف حول مشكلة الديون بالنسبة لدول المتوسط في منابر المعنية بها، من أجل خلق منطقة إزدهار مشترك⁽¹⁴⁾، وقد حدد البيان الأهداف البعيدة المدى التالية:

- تسريع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي المستديم.
- تحسين ظروف الحياة للسكان، ورفع مستوى التشغيل، وتخفيف فوارق النمو في المنطقة الأوروبية المتوسطية، وسعيا إلى بلوغ هذه الأهداف لابد من الارتكاز على ثلاث عناصر أساسية وهي: 1- إنشاء منطقة تجارة حرة، 2- تنفيذ تعاون وتبادل اقتصادي 3- زيادة المساعدات المالية من الاتحاد الأوروبي إلى شركائه.
- التسليم بأن التنمية الاقتصادية لابد أن تبني عن طريق المدخرات المحلية والتي توجه للاستثمار وذلك بالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.
- خلق بيئة إدارية مشجعة عن طريق تشجيع منشآت الأعمال على الدخول في اتفاقيات مع بعضها البعض.
- الاهتمام بالثروة السمكية والموارد المائية.
- تحديث القطاعات الزراعية بإعادة هيكلتها وزيادة المعونة الفنية التدريب.
- التعاون الجهوي كعامل مركزي يساعد على خلق منطقة التبادل الحر.

- تطوير الحوار والتعاون في مجال الطاقة والمياه⁽¹⁵⁾.

إن برنامج الشراكة المتوسطية جاء ليخاطب كافة دول الجنوب المتوسط وما يعني الدراسة بخصوص تطبيقاته هو المنطقة الغربية منه، وتحديد دول المغرب العربي الخمس، وعليه فإن الاتحاد الأوروبي أمضي مع هذه الأخيرة كل واحدة على حدى اتفاقية شراكة، وهي بحسب ترتيباتها التاريخي على النحو التالي:

- **تونس:** تعد أول دولة ومغربية وقعت على اتفاقية في عام 1995 ودخلت حيز التنفيذ في عام 1998، وتعد تونس حسب الاتحاد الأوروبي دولة نموذجية من حيث حسن الأداء والعطاء الإيجابي في مسار الشراكة، حيث قامت وحتى عام 2001 بإعادة تأهيل 600 مؤسسة كما تحصلت على 100 مليون أورو إضافي على حسن الأداء، كما وصلت إلى مرحلة متقدمة في مسار الاندماج في "الشراكة" مع أوروبا.

- **المغرب:** وقع المغرب على اتفاقية في عام 1996 ودخلت حيز التنفيذ في عام 2000.

- **الجزائر:** نظرا للظروف الداخلية التي كانت تعيشها الجزائر، فإن هذه الأخيرة تأخرت في الالتحاق بمسيرة الانضمام إلى "الشراكة الأورو متوسطية"، مقارنة بجارتها السابقتين، حيث أمضت على اتفاقية الانضمام في عام 2002 ودخلت حيز التنفيذ في سنة 2005.

- **ليبيا:** أما بخصوص ليبيا فإن وبعد أن كانت عضوا ملاحظا منذ عام 1999 أخذت تستعد ومنذ 2004 على إثر رفع العقوبات الدولية عنها، للانضمام إلى "الشراكة"، ونظرا لظروفها ولوضعها الخاص - قبل وبعد سقوط نظام القذافي - بقي انضمامها معلقا إلى يومنا هذا.

- **أما موريتانيا:** فإنها استفادة وفي إطار اتفاقية **لومي** ثم **كوتونولا** من مساعدات مكونة في غالبيتها من هبات تتطابق مع احتياجاتها وقد انضمت إلى الاتفاقية سنة 2007⁽¹⁶⁾.

ثالثا: الخلفيات الحقيقية التي تقف وراء الاعلان على مشروع الشراكة الأورو متوسطية:

تكشف الخلفيات التي تقف وراء إعلان الاتحاد الأوروبي لمبادرته الخاصة بالشراكة مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط على الأهداف الحقيقية غير المعلنة التي حركت السلوك الأوروبي في هذا الاتجاه ونظرا لصعوبة فك أحدهما عن الآخر لتداخلهما وتداخلهما، فإنه يمكن رصد تلك الخلفيات على النحو التالي:

- ضمان الاستقرار السياسي لمنطقة جنوب المتوسط ويعكس هذا المعطي تطوع أوروبا وبحثها عن توفير استقرار دائم لها من خلال سعيها إلى إعادة تنظيم وترتيب محيطها الخارجي، واحتواء كافة مصادر التهديد والخطر المؤكد و المحتملة : الارهاب والهجرة الغير الشرعية، تدفق طلبات العمل واللجوء السياسي والإقامة على أراضيها، مظاهر التخلف والنمو الديمغرافي بالجنوب... الخ. وما يحمله ذلك كله حسب المنظور الأوروبي من مخاطر على استقرارها إذ تري في عرضها لمبادرة الشراكة على دول جنوب المتوسط كأحد أهم الأدوات فعالية لاحتواء هذه التهديدات وذلك عن طريق تشكيل رفاه مشترك بين الضفتين، وترقية مجتمع مدني نشيط⁽¹⁷⁾.

- وإنه وبناء على تشكيل الخريطة الجيو سياسية في العالم عموما، وأوروبا خصوصا، ونحو عالم بدأت ترسخ فيه التكتلات العملاقة، كما يسعى الاتحاد الأوروبي إلى السيطرة والهيمنة على أكبر رقعة جغرافية ممكنة من حيث الأسواق وصرف المنتجات، وإلى ربط مناطق جغرافية قريبة إليها لتشكيل مناطق اقتصادية وإستراتيجية كبيرة تقوي موقعها في التنافس على نشر قواعد سلوكها الاقتصادي في الاقتصاد المتوجه نحو العولمة، وإن هدف الاتحاد الأوروبي البعيد من مبادرة الشراكة المتوسطية يرمي من الناحية الاقتصادية إلى تحقيق هدفين اثنين هما:

- التكيف مع الاتجاه الواسع لأقلمة العالم وضمان حصة أوروبا في الاقتصاد العالمي، وتقوية المركز الأوروبي في تيار العولمة.

المحور الثاني: أثر الشراكة أورو متوسطية على الاقتصاد الجزائري.

إن الجزائر لم تتولى التصريح عن أهدافها ضمن الشراكة، وكل ما نحصل عليه يأتي من دوائر الاتحاد الأوروبي، وفي هذا فإن موقف الجزائر من الشراكة يجب أن يوضح الأهداف وبلورة إستراتيجية لتحقيقها. وإن علامات عدم التكافؤ توضحها مسائل عديدة، فمن حيث التنظيم والاندماج الإقليمي يلاحظ:

- أن الاتحاد الأوروبي يمثل نظاما إقليميا مترامي الأطراف سياسيا واقتصاديا وإعلاميا وثقافيا. وهو بهذا يمثل أحد أهم الفضاءات الإقليمية والعالمية.

- فشل النظام الاشتراكي وهيمنة النظام الليبرالي وتوجه معظم الدول نحو تحرير تجارتها الخارجية، وانضمامها طوعا أو كرها للمنظمة العالمية للتجارة⁽¹⁸⁾.

- بينما تنتمي الجزائر إلى تنظيمات سياسية واقتصادية ضعيفة ومفككة ليس لها هذا النفوذ على الدول الأعضاء أو ضمن علاقاتها مع الخارج. والسبب يرجع إلى غياب مدرك جماعي أو حتي شبه جماعي بالرغم من العوامل التاريخية والدينية. التي تجمع دول الأعضاء فيها ولهذا ظلت تتنافس من أجل البحث عن التعاون مع قوى الخارجية كما هو حاصل مع الاتحاد الأوروبي تحديدا وهو ما عبرت عنه الاتفاقيات الانفرادية التي وقعتها تونس والمغرب وبلدان عربية أخرى بصفة فردية مع هذا الاتحاد.

وعلى مستوى البعد الاقتصادي والتجاري، هناك دلائل توضح عدم التكافؤ بين الجزائر وأوروبا، منها:

1- أن دول الاتحاد الأوروبي تنعم باستقرار وأمن اقتصادي في أعلى مستوياته، بالرغم من بعض الأزمات مثلما هو الحال في أيرلندا الشمالية وفي كورسيكا الفرنسية و الباسك الاسباني.

2- وفي المقابل تعيش الجزائر منذ أحداث أكتوبر 1988 وضعا متأزما خطيرا على المستويات الاقتصادية وغير الاقتصادية، لذلك تخوف دول الاتحاد الأوروبي من الاستثمار في الجزائر بسبب ما شهدته من أزمات الاقتصادية وسياسية خلال عقد التسعينات القرن العشرين تمنع الاستقرار وبعث السلم، بل وتناضل في سبيل إعاقة توقيع اتفاقية شراكة بين الطرفين.

3- تنسم اقتصاديات الدول الأوروبية بالتنوع وحركة والإنتاج الوفير والقدرة التنافسية بينما اقتصاد الجزائر يعيش في أزمة طال أمدها بالإضافة إلى أنه يفتقر للإنتاج والتنوع والقدرة التنافسية، فهو اقتصاد "أحادي الإنجاب" يعتمد اعتقاداً شبه كلي على النفط و الغاز، وأخيرا فإن صادراتها من غير النفط والغاز والتي لا تتعدد قيمتها النقدية 500 مليون دولار هي محل تنافس من قبل اسبانيا والدول المغاربية الأخرى التي تنتج المنتجات نفسها.

إذن هناك فوارق شاسعة وتباين وتناقض واضح في العديد من القضايا بين أوروبا والجزائر: في الإنتاج والدخل والتجارة وفوائدها وعدد السكان والنمو البطالة والاستثمار. ناهيك عن الاختلاف بل والتناقض في البني التحتية والمؤسسات السياسية والسوسيو-اقتصادية والثقافة...بين النظم السياسية في أوروبا من جهة والجزائر من ناحية أخرى.

1- برامج الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر بعد الشراكة المتوسطة:

لقد اتخذت الجزائر مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي كانت لها الأثر على المستوى الداخلي والخارجي مما جعل الاقتصاد الوطني الجزائري يسير نحو التصحيح الهيكلي وإحداث تحولات في الجانب الاقتصادي عن طريق تطبيق سياسات معينة، وترمي هذه السياسات إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وإن برنامج التثبيت الاقتصادي الذي تم الاتفاق عليه مع الصندوق النقد الدولي يوم 22 ماي 1995 كان مشروطا كتابيا⁽¹⁹⁾، ومن أهدافه ما يلي:

- تحقيق نمو متوسط 5% من إجمالي الإنتاج الخام خارج المحروقات.

- تحقيق نسبة التضخم إلى 10.3%.

- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية، وتحرير الأسعار، وإلغاء التدعيم للسلع.

- الشروع في الخصخصة من خلال وضع إطار تشريعي.

- أن يعادل احتياطي الصرف 3 أشهر من الواردات⁽²⁰⁾.

- حيث تميزت هذه الإصلاحات الاقتصادية بمجموعة من المزايا الإيجابية تتمثل بصورة عامة في:

- تحقيق معدل مابين 3.4% و 4.5% من السنوات 1995 و 1997.

- تحقيق فائض في الميزانية بلغ 3% من إجمالي الإنتاج الخام سنة 1996.

- انخفاض معدل التضخم من 21.7% إلى أن يصل إلى أدنى مستوى له سنة 1997 إلى 7%، وهذا الانخفاض راجع للتعديلات التي مست أسعار بعض السلع المدعومة، وانخفاض قيمة العملة الوطنية.

- تقليص المديونية نتيجة عملية إعادة جدولة بعض ديونها، حيث انخفضت نسبة خدمة الدين إلى السلع والخدمات من 82% في سنة 1993 إلى 24% في سنة 1997. وأن في سنة 1995 كان إجمالي الدين الخارجي 31.576 مليون دولار⁽²¹⁾. ومن أهم الآثار التي يجب أن تبرزها الشراكة الأورو جزائرية نبرزها فيما يلي:

أولا من حيث الإيجابيات:

- إن اتفاق الشراكة المبرم بين الجزائر والاتحاد الأوروبي عاد بالفائدة على الجزائر في مختلف الميادين ومنها:
 - 1- قبول الاتحاد الأوروبي التفاوض مع الجزائر في فترة كانت تعيش فيه أزمة داخلية وصراعات والعزلة المفروضة عليها.
 - 2- خروج الجزائر من العزلة التي كانت مفروضة عليها، وأصبحت تلعب دورا هاما على الساحة القارية والدولية وتساهم في حل بعض النزاعات والقضايا التي تشغل المجتمع الدولي.
 - 3- تشجيع الاستثمار المباشر داخل الجزائر ومنح امتيازات للمستثمرين الأجانب.
 - 4- إنعاش الاقتصاد الجزائري وتشجيع المؤسسات والعمل خارج إطار المحروقات.
 - 5- منح فرص للمنتوجات الجزائرية من دخول السوق الدولية من خلال منطقة التبادل الحر.
 - 6- استفادة الجزائر من خلال المساعدات المالية المقدمة لها من قبل الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج ميديا 1 وميديا 2.
- ثانيا من حيث الانخفاضات:** سيتم التطرق إلى السلبات التي تنجم عن دخول الجزائر لهذا الاتفاق وهي كالآتي:
- 1- الوضع اللامتكافئ بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الأوروبي يضع الجزائر في تبعية دائمة للدول الأوروبية.
 - 2- المؤسسات الجزائرية ليست في مستوى تحدي الانضمام إلى المنطقة العالمية للتجارة ولا في مستوى الحفاظ على كيانها بعد دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ لأن الجزائر لم تقم بإعادة تأهيل مؤسساتها وجعلها تتجاوب مع المعايير الدولية، إذ توجد حوالي 2400 مؤسسة لا تخضع للمعايير الدولية⁽²²⁾.
 - 3- بما أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي فإن معظم صادراتها تعتمد على العائدات النفطية.
 - 4- الجزائر لا تملك المنتج المناسب الذي يمكنها من المنافسة في الأسواق الدولية.
 - 5- ارتفاع نسبة البطالة نتيجة خصخصة الشركات وتسريح العمال.
 - 6- حجم الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد الجزائري نتيجة فتح الأسواق وإلغاء التعريفات الجمركية⁽²³⁾.
- كما أن التفكيك الجمركي وتحرير المبادلات سيؤثران سلبا على توازن المالية العمومية وهذا من خلال التخفيض في الإيرادات الجمركية التي تساهم بحصة هامة في مجموعة إيرادات الدولة، بالإضافة إلى حصة الاتحاد الأوروبي في تجارة هذه الدول الخاضعة للتخفيضات الجمركية، إذ تمثل إيرادات الجمركية الجزائرية نسبة 23.4% من مجموع الإيرادات أي نسبة 2.7% من الناتج المحلي الإجمالي وأن حصة الاتحاد الأوروبي من مجموع الواردات الجزائرية تمثل 65% حيث تمثل نسبة الإيرادات الجمركية لهذه الواردات 15.2% من مجموع الإيرادات⁽²⁴⁾.

وحسب بعض التقديرات التي أعدتها وزارة المالية لسنة 2005 حول الآثار المرتقبة لاتفاق الشراكة الأورو-جزائرية ومنطقة التبادل الحر، أن نقص القيمة النهائية لموارد الدولة من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة على الواردات في غضون سنة 2018 ستكون في حدود نسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي. كما قامت وزارة المالية بتوقعات الخسائر المالية لسنوات متعددة خلال أربع سيناريوهات متوقعة وهي كالآتي:

- **السيناريو الأول:** خسائر الميزانية سنة 2006 (وهو تاريخ التفكيك الكلي للقائمة الأولى من السلع: يتوقع أن تتعرض الجزائر لخسارة أو فقدان ما قيمته 26.3 مليار دينار من الإيرادات الناتجة عن الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة، أي نسبة 0.4 % من الناتج الإجمالي لسنة 2004.

- **السيناريو الثاني:** خسائر الميزانية سنة 2008: حيث يتوقع أن تفقد الجزائر ما قيمته 40.5 مليار دينار من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة على الواردات، أي نسبة 0.7 % من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004.

- **السيناريو الثالث:** خسائر الميزانية سنة 2013، حيث يحتمل أن تفقد الجزائر ما مقداره 118 مليار دينار من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة أي نسبة 1.9 % من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004.

- **السيناريو الرابع:** خسائر الميزانية سنة 2018، حيث يحتمل أن تفقد الجزائر ما قيمته 188.8 مليار دينار من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة، أي نسبة 3.1 % من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004⁽²⁵⁾.

وفي هذا الإطار تؤكد السلطات الجزائرية على أنه من الضروري تعويض تكاليف إعادة التأهيل على الأقل بدعم مالي في حدود 03 ملايين دولار سنويا وهذا لمدة عشر سنوات.

فهذا الحجم من التأثير في الخسائر في الإيرادات العامة للدولة يعطي دلالة قوية حول الاختلالات التي سببها هذا الاتفاق نتيجة التفكيك الجمركي على المالية العامة لدول جنوب المتوسط عامة والجزائر خاصة. لاسيما إن لم تتمكن من تعويض هذه الخسارة في الموارد عن طريق تخفيض مقابل في النفقات العامة لأهمية الحاجة إلى بناء الهياكل القاعدية، والنفقات الإضافية لتمويل عملية التحول القطاعي الناتج عن مواجهة المنافسة الأوروبية المتزايدة⁽²⁶⁾.

المحور الثالث: الإجراءات المرافقة التي باشرتها الجزائر لإنجاح الشراكة.

تبنت الحكومة الجزائرية ثلاث محاور رئيسية في سياساتها التطورية بغية إنجاح عملية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي عرفت من خلالها برامج لإصلاح ثلاثة قطاعات رئيسية حيث انصب الإصلاح في القطاع الصناعي على ترقية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما القطاع الفلاحي فحضي مجال الزراعة بالنصيب الأوفر من الاهتمام وعرف قطاع المبادلات التجارية اهتماما كبيرا بترقية الصادرات خارج المحروقات بناء على خلل العجز الهيكلي الذي يطغى على صادراتها.

أ- إعادة تأهيل النسيج الصناعي وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أ-1: الإجراءات المتخذة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

يمكن حصر أهم الإجراءات المتخذة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في مايلي:

- **تأهيل النظام القانوني والتشريعي:** بدأ الاهتمام بتطوير وترقية قطاع مؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل واضح بصدور القوانين التالية:

- **القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** لتذليل الصعوبات والعراقيل التي كانت تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عملت الجزائر وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 05-165 لسنة 2005، على إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتابعة بالبرامج الوطني للتأهيل وتوفير الظروف اللازمة لذلك وكذا اقتراح التصحيحات اللازمة والدورية.

- **تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر والمحلي خارج قطاع المحروقات:** كرس هذا القانون الاستثمار بموجب الأمر رقم: 03/01 لسنة 2001، الحرية التامة للاستثمار حسب المادة الرابعة من هذا الأمر والذي جاء ليحل محل القانون رقم 93-12، وقد جاء القانون لتقديم التصحيحات الضرورية، وإعطاء نفس جديد لترقية الاستثمار وتحسين المحيط الإداري والقانوني، وتم تعديله سنة 2007، وهو مرشح للتعديل لسنة 2016. كما قد عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تزايدا مستمرا خاصة بعد مرور فترة اللاستقرار، حيث احتلت الصدارة في عام 2007، بجلب 5.3 مليار يورو، مقابل 2.4 مليار يورو عام 2006⁽²⁷⁾.

- **تأهيل النظام الجبائي:** زيادة على الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام للاستثمار لسنة 2001، يمكن أن يستفيد المستثمر من المزايا التالية:

- تطبيق نسبة منخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء الضريبي على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- **تأهيل الجهاز المصرفي:** في هذا الإطار تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تكييف النظام المالي والمصرفي وتفعيله عن طريق لامركزية القرار في منح القروض، وتشجيع فتح بنوك خاصة التي جاء بها قانون النقد والقرض، ومن أجل الاجراءات المتخذة لصالح تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وتم إنشاء صندوقين جديدين في جانفي 2004 هما:
 - صندوق ضمان القروض وصندوق الضمان ضد أخطار الاستثمار.
- **تأهيل المحيط الإداري:** وبأتي هذا بإرفاق كل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجهاز واحد توكل له مهمة مراقبة نشاطها لتجسيد ذلك حيث تتمتع بالتفويض الكامل والمصدقية الكبيرة، مما سمح لها بالمساهمة الفعلية في تطوير هذا القطاع، خاصة مع استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من غلاف مالي قدره 04 مليار دينار في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009، والذي يمكن أن يساهم فعليا في تطوير القطاع⁽²⁸⁾.
- إدراكا منها لأهمية القطاع الفلاحي باعتباره أحد أعمدة الاقتصاد الوطني باشرت الجزائر منذ التسعينات إصلاحات عديدة من أجل بث هذا القطاع وتطوره وهو ما أصبح ضرورة أكيدة في ظل التحديات المحلية والدولية وذلك عن طريق مجموعة من السياسات والتي تمثلت في عدة من المخططات منها:
 - 1- **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:** والذي دخل حيز التطبيق سبتمبر 2000 وذلك في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي أبرز هذه المخططات، وقد رصدت له الدولة غلafa ماليا قدره 65 مليار دينار جزائري، وهو ما يمثل نسبة 12% من القيمة الاجالية لبرنامج الانعاش الاقتصادي الأول، وقد حقق هذا المخطط بعض النتائج الايجابية كالزيادة الملحوظة في الإنتاج الفلاحي والتي مكنت من تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض الفواكه والخضر بالإضافة إلى توفير أكثر من 171.000 منصب شغل فلاح، كما تم خلال هذا المخطط تأهيل 307.000 مستثمرة فلاحية وضما إلى جهاز المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.⁽²⁹⁾
 - ج- **ترقية الصادرات خارج المحروقات:**
 - ارتبطت عملية ترقية الصادرات خارج المحروقات بمجموعة من الإجراءات المؤسساتية وأخرى تنظيمية نذكر منها:
 - 1- **الاجراءات المؤسساتية:** سعيا منها لتطوير التبادل الخارجي استحدثت الدولة إطار مؤسساتي جديد لترقية الصادرات خارج المحروقات، يعمل على توفير الدعم والاسناد لقطاعات التصدير ويسهر على تطبيق سياسة الحكومة في مجال تنوع الصادرات ومن أبرز الجهود في المجال المؤسساتي نذكر:⁽³⁰⁾
 - **المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات:** تم انشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 174/05 في جوان 2004، من بين مهامه المساهمة في تحديد الأهداف الأساسية الاستراتيجية المتعلقة بتطوير الصادرات، وكذا المشاركة في تطوير البرامج والإجراءات المتخذة في إطار ترقية الصادرات خارج المحروقات.
 - **الوكالة الوطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات:** تم انشاء الديون الجزائرية لترقية التجارة 1996 وفي سنة 2004 تم تحويل الديون إلى وكالة وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات، وهي مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة التجارة وقد كلفت هذه الوكالة بالمساهمة في تطوير المنتجات المحلية وتنوع الصادرات الجزائرية من خلال المهام المكلفة بها وهي:
 - تحليل ودراسة الأسواق العالمية وإعداد دراسات استشرافية شاملة وقطاعية حول الأسواق الخارجية.
 - إعداد تقرير سنوي لتقييم برامج الصادرات.
 - وضع نظام رصد ومتابعة حول الأسواق الخارجية وتداعياتها على المبادلات التجارية الجزائرية.

2- **الاجراءات التنظيمية:** تتعلق الإجراءات التنظيمية أساساً بتسهيل عمليات التصدير من خلال تبسيط هذه العملية وتخفيفها من خلال الاعفاءات الضريبية الدعم المالي ومنها:⁽³¹⁾

- الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة في عملية التصنيع وبيع السلع الموجه للتصدير.
- الاعفاء من الرسم على النشاط المهني ذات العمليات الموجهة للتصدير.
- الاعفاء الدائم من الضريبة على الأرباح الشركات.
- التسهيلات على مستوى الموائف⁽³²⁾.

لقد ساهمت هذه الاستراتيجيات التي تبنتها الدولة الجزائرية لإنجاح الشراكة في ارتفاع الصادرات خارج المحروقات إلى الاتحاد الأوروبي، حيث بلغ معدل نموها 99.75% سنة 2010 مقارنة بعام 2003، محققة بذلك تحول من 517 مليون دولار سنة 2003، بنسبة 3.59% إلى 1005 مليون دولار عام 2010، بنسبة 3.66% وهو ما يؤثر لإمكانية اكتساب الصادرات الجزائرية خارج المحروقات قدرة النفاذ للأسواق الأوروبية، إلا أنها تبقى تسجل مستوى ضعيف مقارنة بقيمة الصادرات من المحروقات. أما واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي فبلغت سنة 2010 نسبة 51.15% من واردات الجزائر الاجمالية مسجلة بذلك انخفاضاً بعدما كانت سنة 2003 تمثل 58%، وكما أن انخفاض حصة الاتحاد الأوروبي من واردات الجزائر لم يقابله انخفاض في قيمتها وإنما الزيادة المستمرة ويرجع ذلك لارتفاع قيمة الواردات الكلية، وذلك راجع إلى عدم وضوح استراتيجية لتأهيل الاقتصاد الوطني.

الخاتمة:

من خلال هذا التحليل يمكن القول أن السوق الجزائرية لا تتمتع بخاصية التنوع وتبقى عرضة للصدمات الخارجية على حد وصف "أحمد بن بيتور"، وهذا بسبب الحماية المفروضة والعوائق المثلثة في الحواجز التعريفية وغير التعريفية وسياسات الاحلال محل الواردات التي انتهجتها الجزائر خلال العشرينات السابقة والتي أدت إلى الاتجاه نحو الأنشطة الغير التنافسية، فضلاً عن الاحتكار الممارس من طرف الدولة عن طريق المؤسسات العامة في مختلف القطاعات الاقتصادية، وتهميش دور القطاع الخاص في المساهمة في النشاط الاقتصادي من مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

قائمة الهوامش العلمية:

- (1)- عبد الأمير السعيد، الاقتصاد العالمي قضايا راهنة، القاهرة: دار الأمن، للنشر والتوزيع، 2007، ص 127.
- (2)- اعمر بوزيد، شركاء أم متنافسون: سياسات الصراع والتكامل في العلاقات الأمريكية - الأوروبية اتجاه منطقة غرب المتوسط (النفط والارهاب نموذجاً)، الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2013، ص 68.
- (3)- عبد الكريم جابر شنجار العيسوي، التكامل الاقتصادي العربي، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2015، ص 48.
- (4)- جمعية أتاك، أحوال بلاد المتوسط في عصر العولمة، بيروت: دار الفرابي، 2014، ص 72.73.
- (5)- عبد القادر رزق الخادمي، الاتحاد من أجل المتوسط - الأبعاد والأفاق -، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص 17.
- (6)- محمد سليم سارة، "التحديات التكاملية لدول اتحاد المغرب العربي في إطار مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2002، ص 139.
- (7)- أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية - مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، القاهرة: دار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 2001، ص 69.66.
- (8)- جمعية أتاك، مرجع سابق ذكره، ص 75.
- (9)- علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 192.193.
- (10)- إبراهيم بوجلخة، "دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأوروبية -دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية"، رسالة ماجستير، الجزائر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013، ص 110.115.
- (11)- زعباط عبد الحميد، "الشراكة الأوروبية المتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري"، العدد 05، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 2008، ص 64.65.

- (12)- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، "المنظومة المالية الأوروبية والتعاون الاقتصادي العربي متطلبان أساسين لإرساء قواعد الشراكة الأورو متوسطية"، الندوة العلمية الدولية: "حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية"، الجزائر: 8-9 ماي 2004.
- (13)- جمعية أتاك، مرجع سابق ذكره، ص 81.
- (14)- عياشي كمال، عمر الشريف، الشراكة الجزائرية الأوروبية على القطاع الصناعي) مع التطبيق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، الملتقى الدولي: آثار والانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المنعقد يوم 14/13 نوفمبر 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2006، ص 03.
- (15)- Les instruments financiers , (02/02/2011) http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/europe-mediterranee/instruments_financiers.Shtml , 10/09/2008, p23.24.
- (16) بوزيد اعمر، مرجع سابق ذكره، ص 318.320.
- (17) أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الأوروبية متوسطية، الجزائر: ابن نديم للنشر والتوزيع، 2013، ص 111.112.
- (18) زعباط عبد الحميد، مرجع سابق ذكره، ص 60. 61.
- (19) كرابلي بغداد، نظرة عامة حول التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، عدد 8، بسكرة، جانفي 2005، ص 12.
- (20) عبد العزيز شرابي، النتائج الأولية لبرامج التصحيح الهيكلي في البلدان المغربية، حوليات وحدة البحث إفريقيا والعالم العربي، جامعة منتوري قسنطينة، مجلد 11، 1998، ص 75.
- (21) بوغروس عبد الحق " سياسات الاصلاح الاقتصادي في الجزائر: الانجازات والتحديات " الملتقى الدولي حول: تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعضيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، سطيف، 30/29 أكتوبر 2001.
- (22) هشام صاغور، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية : 2010 ، ص 270-271.
- (23) أحمد التلاوي، " القمة الأور- متوسطية إتجاه غير واضح للريح " تم الاطلاع عليه يوم 2014/12/11 ، متاح في الانترنت على: WWW.lhwanonline.com المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير عن الظرف الاقتصادي والاجتماعي، لسنتي 2004 و 2006. (24)
- (25) جليدي نور الدين، بوعافية رشيد، الاقتصاد الجزائري 50 سنة من الاستقلال، الجزائر: منشورات مخبر الاقتصاد الرقمي في الجزائر، 2012، ص 483.
- (26) نفس المرجع، ص 485.
- (27) شهرزاد زغيب، حكيمة حليمي، " الاقتصاد الجزائري ما بعد النفط، خيارات المستقبل"، الجزائر اشكاليات الواقع ورؤى المستقبل، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص 426.
- (28) مسغوني مني، "نحو أداء تنافسي مميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة الباحث، العدد 10، الجزائر: جامعة ورقلة، 2012، ص 128.130.
- (29) هويدي عبد الجليل، "انعكاسات الشراكة الأورو متوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر"، مذكرة ماجستير، الجزائر: 2008، ص 141.
- (30) بهلولي فيصل، التجارة الخارجية الجزيرية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، عدد 11، الجزائر: 2011، ص 118.119.
- (31) هويدي عبد الجليل، مرجع سابق ذكره، ص 142.
- (32) المرجع نفسه، ص 142.